دور الأستاذ الجامعي في التقارب العربي

أ.د.عماد أحمد الجواهري
رئيس جامعة القادسية

أ.د.رضا عبد الجبار الشمري
كلية الآداب /جامعة القادسية

الخلاصة:

نعيش اليوم في عالم التكتلات الدولية الكبيرة، وذلك لتحقيق أفضل مستويات التعاون والتحالف، وبالتالي رفع مستوى الشعوب للدول المتحالفة، بينما تعيش الدول العربية حاله من التباعد والتنافر والخلافات الهامشية وحالات القطيعة في العلاقات فيما بينها وهذا ما يمثل **مشكلة بحثنا**.

أما **فرضية البحث** فنرى أن معالجة وحل أسباب الخلافات والنزاعات العربية- العربية، عن طريق دعم كل اشكال التقارب والتعاون والعمل العربي المشترك هو خير وسيله لمواجهة هذه المشكلة. وعاتق هذه المسؤولية يقع على الجامعات ومراكز البحوث العربية. من خلال اساتذتها ومناهجها وبحوثها ومؤلفاتها، لخلق رأي عام عربي شعبي ورسمي للتقارب بديلاً عن القيم والمبادئ التي دفعت إلى التباعد والقطيعة بين الدول العربية.

تضمن البحث مقدمة ومبحثين تناولنا في الأول الأساليب المتاحة للأستاذ الجامعي في دعم التقارب العربي، وذلك من خلال تطوير المناهج وتحديثها بما يدعم التقارب العربي. وكذلك تفعيل فلسفه التربية والتعليم في الدول العربية لتحقيق افضل اشكال التقارب العربي، فضلاً عن استخدام أسلوب العصف الذهني والتدريس الفعال عند تدريس الموضوعات التي تدعم التقارب العربي.

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا الموضوعات البحثية والدراسية التي يمكن ادخالها في المناهج لدعم التقارب العربي. وقد اقترحنا موضوعات بمناهج تضعها لجان متخصصة، تدعم وتفعل التقارب والتعاون العربي هي (جغرافية الوطن العربي، تاريخ الوطن العربي،مشكلات اجتماعية عربية، مشكلات بيئية عربية، مشكلات اقتصادية عربية ، وحقوق الانسان والحريات العامة في الوطن العربي) كما تم وضع خريطة بحثية فيها ابرز المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية. التي تكون امتداداتها وعوامل ظهورها وآثارها في عدة دول عربية مثل مشكلات التصحر والإرهاب والجفاف والتلوث والفقر والبطالة...الخ.

وتطرقنا إلى إشكاليات العلاقات العربية- العربية التي يعني دراسة معوقاتها والعمل على وضع الحلول للمشاكل التي تعتري طريقها. مع التأكيد على ان التنوع والاختلاف سياسياً واقتصادياً وفكرياً مسالة طبيعية، ولا ينبغي ان يؤثر هذا التنوع والاختلاف سلباً على العلاقات العربية- العربية. ويجب ان ننمي ثقافة قبول التنوع في الآراء والأفكار والنظم والفلسفات السياسية والاقتصادية. ولكن المهم هو الإيمان بالتعاون والعمل المشترك من اجل تحقيق التقارب العربي وتحقيق مصالح الجماهير العربية.

المقدمة

نعيش اليوم في عالم التكتلات الدولية الكبيرة، وذلك لتحقيق أفضل مستوى معيشة للشعوب التي تروم التكتل والتعاون والتحالف، لأن ضغط الإنسان على الموارد الطبيعية وعلى البيئة يزداد بشكل مضطرد، خاصة بعد ان تضاعف عدد سكان المعمورة إلى أربعة أضعاف عددهم سنة ١٩٠٠، كما ان أي تكتل أو تعاون أو تقارب يحقق مميزات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، ونحن في الوطن العربي نعوم عكس التيار العالمي الجارف؛ لأننا نتباعد في عالم يقترب من بعضه البعض، ونؤجج الخلافات والصراعات العربية البينية في عالم يسعى إلى حلها وتسويتها، ونمارس القطيعة السياسية والاقتصادية ونعكسها على القطيعة الاجتماعية بين الجماهير العربية. هذا هو أخطر ما افرزه التباعد بين العرب.

مشكلة البحث:

ان التباعد والقطيعة وتأجج الخلافات والنزاعات بين الدول العربية أصبحت مشكلة مزمنة، وتلقي بظلالها على تردي وضعف الوضع العربي على الصعد الإقليمية والدولية، وأضحى التباعد بديلاً عن التقارب العربي.

فرضية البحث:

ان هذا الوضع العربي المتردي بحاجة إلى تفكيك أسباب الخلافات والصراعات والنزاعات العربية – العربية، ليحل محلها التقارب العربي بكل أشكاله والياته عن طريق العمل العربي المشترك. أو بواسطة مد جسور العلاقات العربية – العربية تجارياً وتنموياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وهذا العمل الجبار يمكن ان يكون عن طريق دور بناء وريادي لأساتذة الجامعة في الدول العربية، لتحقيق هذا التقارب من خلال النشاطات العلمية والثقافية لأساتذة الجامعة، ومن خلال البحث والتأليف وإلقاء المحاضرات والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية التي تصب في إطار خلق وعي شعبي عربي يهدف الى التقارب، بحيث يصبح جزء من الثقافة العامة لأبسط الناس في الشارع العربي. من خلال إدراكهم لأهمية التقارب العربي باعتباره واحد من أهم مقومات التنمية والتطور والتغيير نحو الأفضل في الوطن العربي، لأن هذا التقارب يجعل الوطن العربي فضاءاً سياسياً واقتصادياً يحتل مرتبة متقدمة من حيث حجم الموارد وعدد السكان والمساحة والطاقة الهائلة المتوافرة فيه والموقع الجغرافي المتميز وسيطرته على أهم أربعة مضائق في العالم.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الدور الذي يمكن ان يقوم به الأستاذ الجامعي في مجال التقارب العربي من خلال أبحاثه، ومحاضراته، بحيث يكون مؤمناً بدوره في التغيير عن طريق الآليات الفعالة لتوصيل هذا الدور لأكبر شريحة في المجتمع العربي من خلال ملامسة الحقائق، والكشف عنها وليس تعليم الموجود منها سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية.

كما يهدف البحث إلى دفع الأساتذة والباحثون العرب إلى تقصي الحقائق العلمية عن الواقع العربي، بكل أبعاده وبخاصة مشاكله وخلافاته ونزاعاته بغية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها. ولكي لا تتراكم المشاكل وتصبح قنابل موقوتة تثيرها الخلافات السياسية والإعلامية وتجعل منها مصدراً للتباعد والتناحر العربي. كما ينبغي ان نعمل على تعميق مبادئ وأهداف فلسفة التربية والتعليم في الوطن العربي الخاصة بالتقارب العربي، ونأخذ على عاتقنا تطبيقها لنعلمها طلابنا وأبناء مجتمعنا من كافة الشرائح.

منهج البحث وهيكله:

اعتمد الباحثان المنهج التحليلي في كتابة هذا البحث من خلال تحليل المعطيات، والمعلومات التي تخص موضوع البحث، وقد تضمن البحث على مقدمة ومبحثين، تناولنا في الأول الأساليب المتاحة للأستاذ الجامعي في تحفيز الطالب والمجتمع على التقارب العربي، أما المبحث الثاني فطرحنا الموضوعات والمجالات التي يمكن ان يركز عليها الأستاذ الجامعي العربي في دعم التقارب وردم هوة الخلافات العربية – العربية، من خلال طرح الحلول للمشكلات أو البحث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى تحفز على التقريب العربي.

المبحث الأول

الأساليب المتاحة للأستاذ الجامعي لتحقيق التقارب العربي

ان العملية التربوية والعلمية هي الأداة الفعالة في حدوث أي تطور أو تقدم أو تنمية، فما مس بلدٍ اهتم بالتربية والتعليم ونجح في تحقيق أهدافها إلا وتحول هذا البلد إلى مصاف الدول المتقدمة، لان قطاع التربية والتعليم هو أداة فعالة لخدمة كل فئات المجتمع. من الطفل الصغير إلى أكبر قيادي في الدول، فمؤسسات التربية والتعليم تعلم ان جبال المعرفة والعلوم وترتيبهم والتقنيات على القيم والمثل التي تخدم مسيرة التنمية في الدولة. وهو القطاع الذي يمد السياسيين بالمشورة والخبرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهو القطاع الذي يعد الشباب إلى سوق العمل ويهيئهم مهنياً وعلمياً.

ان العملية التربوية والتعليم تقوم على ثلاثة عناصر: هي المنهج والطالب، والأستاذ، ويبقى الأستاذ هو حجر الزاوية في العملية التربوية والتعليمية[١]. لأنه يساهم في إعداد الطالب والمنهج معاً. والأستاذ الناجح عملة نادرة فهو ليس الكفوء مهنياً وعلمياً وحسب، بل عليه فتح آفاق التفكير العلمي أمام الطالب، ليعلم الطالب بأن العلم والمعرفة لا حدود لهما. فرسالة الأستاذ الجامعي تسمو فوق كل الرسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. لأن كل قيادات هذه المجالات ينهلون من محاضرات ومؤلفات ودراسات ونظريات وحلول الأستاذ الجامعي.

فبالإضافة إلى دوره المهني والعلمي، بيده رسالة تربوية ووطنية وقومية وإنسانية كبيرة، فهو العقل والضمير الحي الذي يبعث الأمل في نفوس طلابة وأبناء مجتمعه الذين يقرءوا مؤلفاته ويسمعوا محاضراته، ويفتشوا عن الحقائق في أبحاثه.

من الممكن حصر أهم مهام الأستاذ الجامعي في التأثير على الطالب والمجتمع، بحيث يسهم في خلق رأي عام يدعوا إلى التقارب بين الدول العربية وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: تزويد الطالب بالمعارف والعلوم لكي يصبح مؤهل مهنياً وعلمياً وذو كفاءة في مجال اختصاصه العلمي:

لأن كل ما يدور في العملية التربوية والعلمية هو يصب باتجاه إعداد الطالب وتأهيله علمياً وتربوياً. فالمناهج تهدف إلى هذا، والأستاذ ودوره يهدف إلى هذا أيضاً.

فالأستاذ الجامعي أصبح أهم أركان العملية التربوية والعلمية لأنه أداة وهدف في آن واحد فهو أداة لأنه هو الذي ساهم في إعداد المناهج وتقويمها، وتقييمها، فالمنهج المتكامل الذي يواكب التطورات والتغيرات العلمية والتربوية عالمياً ويصب في خدمة المجتمع والدولة سيكون له الأثر البالغ في تحقيق أهداف الدولة من العملية التربوية والتعليمية، وهو هدف أيضاً لأن الجهات المسؤولة عن قطاع التربية والتعليم نحرص على توفير كل المتطلبات التي تساهم في نجاح عمل الأستاذ من مختبرات ووسائل إيضاح ودورات تطويرية ودعم مادي ومعنوي، فضلاً عن ضرورة توفير الحرية الأكاديمية التي يقصد بها رفع القيود والإكراه والإجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس في الجامعات ومراكز البحث العلمي وهي تتعلق بحق الجامعة والأساتذة والطلبة من التتبع المسؤول للحقيقة والمعرفة[٢]. وتعرفها الجمعية الأمريكية للأساتذة الجامعيون ((حرية أولئك الأشخاص المؤهلين مهنياً في البحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها وتعليمها. كما يرونها هم في حقول تأهيلهم وتخصصهم، وهي لا تخضع لأي سيطرة أو سلطة غير سلطة الطريقة العقلائية في البحث عن الطريقة التي بواسطتها نتلمس الحقيقة في هذه الحقول وتثبتها))[٣].

ثانياً: المساهمة الفعالة في تطوير وتحديث المناهج الدراسية:

ان معظم المناهج تتصف بالضعف وعدم مواكبتها لحركة التغير والتطور الاجتماعي والسياسي والحضاري في العالم والوطن العربي، ولهذا فمن أبرز صفات المنهج الناجح أن يتصف بما يأتي:

أ-مواكبة المناهج للتغيرات الاجتماعية وكل ما يدور في المجتمع من مشاكل وتغيرات تستحق الدراسة والتحليل.

ب-استيعاب كل ما يحيط بالتحديات البيئية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي. لأننا نعيش وسط عالم تتسارع فيه التغيرات ويفرز تحديات كبيرة وخطيرة أخذت تلقي بضلالها السلبية على الوطن العربي مثل الاحتباس الحراري والتغير المناخي والتصحر ومشكلات المخدرات وتحول الوطن العربي إلى ساحة للصراعات الدولية والإقليمية.

جـ-ينبغي اعتماد مبدأ مرونة المنهج وتنوع مصادره لكي يتمكن الطالب والأستاذ من مواكبة التغيرات والتطورات وحركة المعرفة والبحث العلمي. والأستاذ الناجح هو من يصنع قاعدة بيانات حديثة وجيدة تغذي مفردات المنهج وتشجيع الطالب بها. خاصة في الموضوعات الجديدة التي تتناول مفردات ومشكلات اجتماعية جديدة.

د-ضرورة تحديث أهداف المنهج، بما يلائم طموحات الدولة والمجتمع التي ينبغي ان يليها قطاع التربية والتعليم، فعلى سبيل المثال يجب ان يكون من أهم أهداف التربية والتعليم في الوطن العربي هو التقارب العربي. وهذا يتطلب أن تتضمن أهداف كثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العلاقة المباشرة بالواقع الجغرافي والتاريخي والاجتماعي والسياسي العربي على حد أدنى من المفردات التي تساهم في خلق هذا التقارب. فإذا كانت مناهجنا الدراسية يتضمن مواد (جغرافية الوطن العربي وتاريخ الوطن العربي) فبإمكاننا ان نستحدث مواد تساعد على التقريب بين أبناء الوطن العربي منها علم الاجتماع العربي لأن عاداتنا وقيمنا ومشاكلنا وتاريخنا متشابه في كل الأساسيات الاجتماعية. مادة حقوق الإنسان العربي... الخ.

ان مسؤولية انه يكون المنهج تتضمن مثل هذه الموضوعات فهذا يتوقف على دور الأستاذ الجامعي في تكوين هكذا مناهج فعالة وتستجيب لمتطلبات الواقع العربي.

ثالثاً-المساهمة في تطوير وتجديد فلسفة التربية والتعليم في الوطن العربي:

نحن بحاجة إلى مراجعة فلسفة التربية والتعليم في الوطن العربي بحيث تكون من بين اولوياتها وأهدافها التقارب العربي جماهيرياً ورسمياً. ان البحث عن فلسفة عربية للتعليم (فلسفة نظم التعليم العربية) ضرورة ملحة لأن الفلسفة تساعد على تكوين الشخصية الإنسانية والقيم والمعتقدات. كما انها تساعد على فهم الذات، وطالما المجتمع في تغير مستمر فهنا يجب ان يكون تقييم مستمر. وحتى يتم التقييم لابد من وجود فلسفة تربوية، فالفلسفة تحدد القرارات التربوية. والعلاقة بين الفلسفة والتربية وثيقة جداً فهما مظهران مختلفان لشيء واحد، احدهما يمثل فلسفة الحياة والآخر طريقة تنفيذ تلك الفلسفة في شؤون الإنسان (التربية هي الجانب الدينامي للفلسفة) وهي الوسيلة العملية لتحقيق المثل العليا. فالتربية عملية فلسفية ذات هدف تقوم به عن قصد(٤).

ربما هناك من يعترض ويقول ان فلسفة التربية والتعليم في جميع الدول العربية تتضمن على أهداف أساسية تدعوا إلى التقارب العربي ولكن فعاليتها ضعيفة. فعلى سبيل المثال ان فلسفة التربية وأهدافها في الأردن تتضمن على أربع أهداف رئيسية تخص هذا الموضوع هي(٥):

١-وحدة الأمة وحريتها الشخصية في الوطن العربي الموحد المتكامل.

٢-المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية... والشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

٣-عروبة فلسطين وجميع الأجزاء المغتصبة من الوطن العربي والعمل على استردادها.

٤-أهمية التربية والتعليم في تنمية المجتمع الأردني ضمن إطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي.

وهناك من يرى ان فلسفة التربية والتعليم العربية متأثرة بشكل أو آخر بالفلسفة الغربية. فهي تتضمن كثير من مظاهر التغريب بسبب تتلمذ عدد كبير من واضعي فلسفة التربية والتعليم العربية

على يد أساتذة الغرب وتجاربهم وتجارب أساتذتهم بعيدة عن الواقع والمناخ الاجتماعي والثقافي العربي[٦]. وهناك من يرى ان اخطر صور التغريب التربوي العربي إخراج اللغة العربية من كثير من الجامعات والكليات والمعاهد العربية. مثل لغة تدريس للمعارف العلمية، وإحلال اللغات الغربية محلها، على الرغم من كون قوانينها ومبادئ فلسفتها تنص على ان لغة التدريس الرسمية الأولى فيها هي اللغة العربية، وانه يجوز في الحالات الخاصة استخدام غيرها من اللغات، ولكن ما يحصل هو تطبيق الاستثناء والغاء القاعدة[٧].

ان هذه المسألة تلقي على كاهل الأساتذة الكبار من ذوي الخبرة والدراسة في التربية والتعليم ان يبادروا ليصححوا مواطن الخلل في فلسفة التربية والتعليم العربية. ويضعوا آليات لتنفيذها، كي لا تبقى حبراً على ورق وان ينصب التطوير على دعم كل أوجه التقارب العربي من خلالها، ومعالجة مشاكل صغيرة تستفحل في الوسط التربوي العربي، فهناك ظاهر خطيرة أخذت تستفحل في الوسط التربوي والجامعي بين الطلاب والإداريين والمعلمين والمدرسين هي الاغتراب: وهي حالة ذهنية يشعر فيها الشخص بانه معزول عن وسطه الاجتماعي[٨] وهناك من يعرفها بانها شعور الفرد بالانفصال النسبي عن ذاته أو مجتمعه أو كليهما معاً[٩].

ان انتشار هذه الظاهرة وسط الشباب العربي يؤشر عجز كبير من نضم وفلسفة التربية والتعليم العربية، لتفاقم هذه المشكلة كما ان مظاهرها خطيرة جداً، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على عينات كثير من الشباب الجامعي تبين انهم يعانون من ظاهرة الاغتراب التي من ابرز مظاهرها هي[١٠]:

أ- العزلة الاجتماعية: وتعني الانفصال الروحي والنفسي عن المجتمع.

ب-العجز: وهو الشعور بعدم القدرة على التأثير في الشؤون الخاصة والعامة.

ج-غياب المعنى: أي فقدان الحياة لمعناها ودلالاتها وأهدافها ويشعر الفرد بأنه يفتقر إلى مرشد أو موجه لسلوكه.

د-غياب المعايير: وهو غياب القيم الثابتة في المجتمع، وانحلالها وتناقضها وازدواجيتها وما ينتج عن ذلك من فردية وتطرف وانتهازية.

هـ-الغربة عن الذات: وهي إحساس الفرد بابتعاده عن ذاته لشعوره بعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة لذاته.

ان وجود نسبة كبيرة من الشباب العربي المحبط والمحطم نفسياً واجتماعياً وهو يعيش في ظل ظروف قاسية اقتصادياً واجتماعياً، خاصة بعد تفاقم البطالة والفقر وتردي مستوى المعيشة ومما يزيد، أجواء الإحباط تفاقماً هي المشاكل التي لم تتمكن الدول العربية من إيجاد الحلول لها. هنا يبرز دور التربية والتعليم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة. اما إذا كانت فلسفة التربية والتعليم ضعيفة ولا تمتلك الأدوات الناجحة لتطبقها فسوف تنعكس سلبياً على تفاقم هذه المشكلة الخطيرة. إذن نحن بحاجة إلى بناء إنسان عربي قوي له ثقة بنفسه متفاعل مع وسطه الاجتماعي المحلي والعربي يفتخر بانتمائه العربي، يعمل على ترسيخ مبادئ دينه وقيمه الثقافية ويؤمن بالتماسك الاجتماعي ويدرك أهمية وحدة وتعاون وطنه العربي ويطمح إلى تعزيز مسيرة التطور والازدهار، ويعمل بتفاني لتحقيق التنمية والتطور الحضاري في وطنه العربي.

ان مثل هذه الظروف التي يعيشها الشاب العربي، بحاجة إلى جهود جبارة على صعيد المنهج وطرق التدريس، وبحاجة إلى أساتذة اكفاء جداً لتوسيع منظومة الوعي وتنمية قدرة الإنسان العربي على التفكير العلمي وربط المعرفة بالواقع الذي يعيشه المجتمع العربي لتطوير استراتيجيات لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي يعاني منها.

رابعاً-التدريس الفعال:

وهو أسلوب لابد منه لأنه يمكن الطلبة من اكتساب مهارات ومعارف وقيم واتجاهات علمية يستمتعوا بها، وهذا التعليم يؤثر في حياة وسلوك الطلبة في مراحل لاحقة من حياتهم. وهنا تظهر براعة الأستاذ الجامعي في جعل الطلاب يستمتعوا بالمادة العلمية. وكيف يتم توظيفها بحيث تتولد دافعية قوية جداً لدى الطالب في التفاعل مع المادة ويتشوق لمعرفة المزيد عنها.

خامساً-استخدام أسلوب العصف الذهني:

يتم استخدام هذا الأسلوب من خلال جمع الأفكار وطرحها ومناقشتها حول موضوع بطريقة ذكية تستفز الطالب وتحفزه على التعليم واستخراج الأفكار والمعلومات عن الموضوع. ويمكن إنجاح هذا الأسلوب عن طريق طرح مشكلات تلامس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطالب، وتدفعه باتجاه البحث عن الحلول عن طريق تحويل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى ورشة عمل للتطبيق عليها، من خلال تنمية قدرات الطالب على البحث والتفكير في معالجة هذه المشاكل بنشاط عقلي متميز من خلال التشجيع والدعم والتحفيز على المساهمة في حل مشاكل المجتمع الذي يعيش فيه.

فعلى سبيل المثال، عندما تطرح موضوع الديمقراطية كواحد من أساسيات الإصلاح السياسي في الوطن العربي. سوف نطرح هذا الموضوع للمناقشة على وفق ثلاث سيناريوهات هي:

الأولى: طرح الموضوع بطريقة تقليدية من خلال عرض التجارب والممارسات الفاشلة عن الديمقراطية في الوطن العربي، مما يؤدي إلى الإحباط وإضعاف الأمل في أن يتحقق هذا المطلب الحيوي.

الثاني: طرح موضوع الديمقراطية على انه ضرورة ملحة نحتاجها لتغير الواقع السياسي وتحقيق الحريات العامة واستثمار طاقات المجتمع. ولكن عندما نبحث في آليات الديمقراطية ونقارن بتجارب الدول الديمقراطية نؤكد على ان تجربتها مرت بمراحل حتى وصلت إلى النهج الحالي، ولعل عمر تجربتها أكثر من ٢٠٠ سنة فان هذا حتماً سيؤدي إلى الإحباط، لأن الطالب يريد ان يقطف ثمار الديمقراطية أو يعيش في ظل مجتمع ديمقراطي ينعم بكل مميزات الديمقراطية.

الثالث: وهو السيناريو الأفضل وذلك عندما يستخدم الأستاذ فيه العصف الذهني والإثارة وملامسة المشاعر في طرح الموضوع. بحيث يحفز الطلاب على ان الديمقراطية هي الأداة الفعالة للتغير والإصلاح السياسي. وعلينا عند طرح الموضوع ان لا نعرف الديمقراطية على انها حكم الشعب أو الأغلبية، بل علينا ان تثير انتباه الطالب على ان الديمقراطية هي التجسيد الحقيقي للحرية، والحرية هي قيمة عليا وجوهرية تتوقف عليها كرامة الإنسان ونمط حياته وانضباطه وسلوكه. لأنه يعيش في مجتمع يصبح فيه تعددية سياسية، ومنابر فكرية، وتتعدد مصادر حرية التعبير، وتتنوع فيه وسائل الإعلام. ويصبح من الصعب تزييف إرادته ومبادئه، وبالتالي يصعب على الحكام تزييف إرادة الأمة والتكلم نيابة عنها خارج الحقائق والمألوف. والآن على الشعب أن يتكلم والجهات المسؤولة ان تسمع وتنفذ مطالبه، وعليها أن تخشى محاسبته إذا أخطأت، وان المهم في الديمقراطية ان لا تغير وجوه الحكام فقط بل أفعالهم وأقوالهم بما يخدم شعوبهم. وينبغي ان يدرك الطالب ان الديمقراطية الحقيقة هي ليست إجراء الانتخابات واختيار ممثلين للشعب، هذه آليات وخطوات لتحقيق الديمقراطية التي نؤمن بتحققها عندما تتحقق أهداف ومبادئ القوى الشعبية والشرائح الاجتماعية وتحقق التنمية والرفاه الاجتماعي.

اما إذا لم تتحقق هذه الأهداف فينبغي إجراء مراجعة شاملة لكل مسيرة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتأشر عناصر الخلل الحقيقية. وهل هي في الفلسفة الاقتصادية أم في القوى البشرية وعدم كفائتها في رفد متطلبات التنمية بالقوى البشرية الكفوءة والمدربة والمؤهلة مهنياً وعلمياً،

وهذا سوف يؤشر عجز وخلل كبير في نظم وفلسفة التربية والتعليم العربية المسؤول الأول عن تلبية حاجات التنمية من القوى البشرية ورفد سوق العمل بمتطلباته من الخبرات والأيدي العاملة الماهرة.

سادساً–دور الأستاذ الجامعي في المساهمة في علم المستقبليات(*): وهذا العلم بحاجة إلى إدراك الزمان في المستقبل، وما سيحدث، ولهذا هناك احتمالات عديدة وتحتاج إلى استشراف المستقبل، وتحديد المسارات الحرجة فيه. وبما ان الأساتذة هم أكثر أبناء المجتمع قدرة على قراءة المستقبل واحتمالاته، لذا ينبغي التهيء للإيجابيات والسلبيات، فعلى الصعيد السياسي والستراتيجي. ان القوى العظمى وبعض القوى الكبرى حولت الوطن العربي ساحة للصراع الدولي لتحقيق أهدافها المستقبلية. مما يتطلب استقراء الأوضاع للتهيأ للمتغيرات المحتملة من حال بقاء هيمنة الولايات المتحدة أو بروز قوى عالمية جديدة مساندة لها، أم سيحصل العكس وتبرز قوى إقليمية ودولية، عظمى يمكن ان تكون أكثر تعاوناً مع الوطن العربي. وأين نحن من الرحلات السياحية إلى الفضاء أم الاستيطان في الكواكب والعثور على عوالم أخرى.

المبحث الثاني

الموضوعات الدراسية والبحثية التي يمكن استثمارها في التقريب العربي

ركزنا في المبحث الأول على استثمار الأستاذ الجامعي للتدريس والمحاضرات في التقارب العربي، وفي هذا المبحث سوف نركز على الجانب الثاني والمهم في مجال عمل الأستاذ الجامعي. الذي يمكن ان يستثمره بفعالية لتحقيق التقارب، وردم هوة التباعد بين العرب، إلا وهو البحث العلمي والتأليف والترجمة والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية العربية والدولية الى تحفز على التقارب العربي. ونحاول رسم خريطة بحثية نركز فيها على أهم الموضوعات العلمية التي تمس حياه المواطن العربي وجدانيا وقيمياً واجتماعياً واقتصادياً وحضارياً وبيئياً، وسوف نركز على الموضوعات والمشاكل المتفاقمة والمتفاعلة والمؤثرة في الواقع الحالي والمستقبلي في المنطقة العربية.

هنا نريد ان نؤشر هذه المشاكل ونستشرف آثارها وتحفز على دراستها ووضع الحلول لها، ومن المؤكد انها ستكون مشكلات عربية في أثارها وامتدادها ومفتاح حلها سيكون عربياً، لان الحل القطري سيكون قاصراً ومؤقتاً ومكلفاً(**). فعلى سبيل المثال مشكلة التصحر حيث تمتد المناطق المتصحرة في الدول العربية ولا تعرف للحدود معنى، وهي تمتد في العراق وسوريا والأردن والسعودية. فعواملها وأسبابها ناتجة عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية في هذه الدول، فعلى سبيل المثال ان العاصفة الترابية التي تضرب سوريا والعراق والأردن وشمال السعودية بكل سهولة تعبر إلى مصر والسودان، فقد يكون مصدرها شمال شبه الجزيرة العربية والعراق، ولكن آثارها تمتد إلى سوريا والأردن ومصر. أو مشكلة الفقر التي تتفاقم في معظم الدول العربية حتى النفطية منها. ففي فترات السبعينيات والثمانينات عندما كان التقارب العربي والتعاون موجداً بأحسن من الحال الحالية. كانت حركة الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة التنمية في مصر وسوريا ولبنان والأردن والسودان كانت تتحرك باتجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وليبيا. وتحول هذه العمالة مليارات الدولارات سنوياً الى بلدانها، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان في العراق بحدود ٤– ٥ مليون عامل مصري يعملون في النصف الثاني من عقد السبعينيات. وهؤلاء يحولون مبالغ كبيرة إلى عوائلهم، فإذا كان حجم العائلة المصرية بحدود ٥ أفراد فهذا يعني ان بحدود ٢٠–٢٥ مليون مصري يعتمد على العراق في إعالتهم . وكذلك نصف هذا العدد يعمل في دول الخليج العربي أيضاً وكذلك الحال بالنسبة للسوري واللبناني والأردني والفلسطيني في الخليج العربي. فلقد بلغ عدد العرب العاملين في دول مجلس التعاون بنحو ٥ مليون في سنة ٢٠٠٠. (٢١)

ولكن في سنوات الخلافات العربية والنزاعات السياسية وتأزم العلاقات العربية تنعكس العلاقات السياسية على هذه العمالة، وتضطر إلى العودة إلى بلدانها ليعانون من البطالة وصعوبة الحياة الاجتماعية والاقتصادية مالم تسعفهم مدخراتهم المالية. وهذا يبين مدى تأثير العلاقات الودية العربية- العربية على تقليل مشكلات البطالة والفقر في الوطن العربي.

يتضح مما تقدم ان البحث العلمي والدراسات هي مفتاح الحل لكثير من المشاكل العربية، كما انه مفتاح التقريب بين الدول العربية ولهذا ينبغي فتح الابواب بين جميع مؤسسات ومراكز البحث العلمي العربي على بعضها، بحيث يتم ربط هذه المراكز مع بعضها لتتواصل في جميع مجالات البحث العلمي وتشكل هيئة لتنفيذ هذه المهمة، بحيث تؤمن الترابط بين جميع مراكز البحث العلمي العربي ويمكن الاستعانة بالتجربة الكورية حيث تمتلك (الشبكة الكورية للبحث والتطوير التي تعمل على ربط جميع مراكز البحث العلمي مع بعضها في كوريا) وهناك الشبكة الأوربية وهناك اتفاق لربط الشبكة الأوربية بالكورية.(١٢)

في البدء سيتم اختيار خريطة للبحث العلمي في الموضوعات ذات البعد العربي في أسبابها وآثارها وإمكانيات حلها، فضلاً عن كونها ذات أبعاد وآثار حالية ومستقبلية وهي:

اولاً: البحث والتأليف والترجمة في الموضوعات الآتية:

١-التاريخ العربي الإسلامي.
٢-جغرافية الوطن العربي.
٣-علم الاجتماع العربي (مجتمع عربي).
٤-مشكلات الاقتصاد العربي (اقتصاد عربي).
٥-دراسات البيئة العربية.
٦-حقوق الإنسان العربي والحريات العامة.

ينبغي ان تدرس هذه المواد الدراسية بمناهج فعالة تلامس الواقع وتبحث عن الحقيقة وتبين أهمية التقارب العربي. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان مادة التاريخ العربي المعاصر تبرز عناصر القوة والضعف في صفحات التاريخ وعلاقة ذلك بالتقارب والتباعد العربي وما تسببه حالات الضعف وتفاقم المشاكل في فترات التباعد العربي.

وفي الجغرافية من الممكن ان تبين مناهج جغرافية الوطن العربي قوته ومكانته الدولية والإقليمية عندما يتقارب ويتعاون فيصبح من القوى العالمية المؤثرة من المسرح الدولي، وذلك لأنه يمتلك مقومات جغرافية هائلة وكبيرة اهمها:

١-يمتلك أكثر من ٦٢% من احتياطي النفط في العالم.
٢-يمتلك ثاني اكبر مساحة في العالم ١٤ مليون كم٢ والمساحة الكبيرة تعني تنوع مناخي وتنوع في الموارد واحتمال وجود كميات كبيرة من المعادن والموارد.
٣-يمتلك ٢٤% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي.
٤-يمتلك امكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وخاصة من الطاقة الشمسية حيث ان مساحة بقدر مساحة الكويت ١٧ الف كم٢ يمكن ان تغطي حاجة العالم من الطاقة النظيفة.
٥-يمتلك موقع ستراتيجي يسيطر على اربع اهم مضايق في العالم .
٦-يمتلك اكثر من ٢٢ الف كم من السواحل التي تطل على أهم بحار ومحيطات العالم وتؤهله لصيد كميات هائلة من الأسماك.
٧-يمتلك ثالث اكبر حجم سكاني في العالم. اذ يقدر سكان الوطن العربي بنحو ٣٣٠ مليون نسمة سنه ٢٠١٠ وهنا يعني سوق كبير لتصريف البضائع واحتياطي خام من الطاقات البشرية التي لم يتم

استثمارها بشكل صحيح لان معظمها ما زال غير مؤهل علمياً ومدرب فنياً ونأمل ان يتم تنميتها لكي تقود مسيرة التنمية الشاملة المنشودة التي لم تصل إليها أي دولة عربية.

٨-يمتلك الوطن العربي احتياطات هائلة من الفوسفات والكبريت والمواد الخام التي تدخل في صناعة المواد الإنشائية وبعض المعادن الفلزية الأخرى.

٩-يمتلك مساحات واسعة صالحة للزراعة، فضلاً عن المياه الوفيرة في بعض دوله وخاصة في السودان، التي تستسلم كمية من الأمطار يزيد مجموعها السنوي على ١١٩٠ مليار م٣. ولكن بسبب الضعف المالي والفني في السودان تذهب هذه المياه هباء في بحر الغزال وبحر العرب في جنوب السودان.

ينبغي أن نبين أهمية ودور الموارد في ظل تعاون، وتكامل، وتقارب، وتأثيرها في حالة التشتت، وتوزيعها بكميات صغيرة في الدول العربية، تصبح قيمتها التنموية والاقتصادية محدودة. لأن كل دولة تبادر إلى بيع الموارد على شكل مواد خام، وبسعر زهيد، او نبدأ نبحث عن الأيدي العاملة في السوق العالمية، او نبحث عن أسواق بعيدة وغير مضمونة لتصريف بضائعها ومنتجاتها الخام.

ثانياً: مشكلات عربية معاصرة ومستقبلية أهم هذه المشكلات ما يلي:

١-مشكلة المياه.
٢-مشكلة التصحر.
٣-مشكلة التلوث الهوائي والمائي والصلب.
٤-مشكلة الجفاف.
٥-مشكلة العواصف الترابية.
٦-مشكلة الاحتباس الحراري.
٧-مشكلة التغير المناخي.
٨-مشكلة النمو السكاني.
٩-السياسات السكانية.
١٠-مشكلة النقل الحضري.
١١-مشكلة الازدحام المروي.
١٢-مشكلة نزيف العقول والخبرات الفنية.
١٣-مشكلات البطالة.
١٤-مشكلات الفقر.
١٥-مشكلة الأمن الغذائي.
١٦-مشكلات البيئة الحضرية.
١٧-مشكلة الفراغ لدى الشباب.
١٨-مشكلات الشباب.
١٩-مشكلة التنمية الصناعية.
٢٠-مشكلات الاستثمار.
٢١-مشكلات التمويل.
٢٢-مشكلات التعليم في الوطن العربي.
٢٣-مشكلات الصرف الصحي.
٢٤-مشكلات المياه النقية.
٢٥-مشكلات التنمية الزراعية.
٢٦-مشكلة تنمية الموارد البشرية العربية.

٢٧-مشكلات البنية التحتية (الطرق – الطاقة الكهربائية – المواصلات)
ولعل ضعف هذه الخدمات لعب دوراً كبيراً في ضعف التقارب العربي. وهذه الخدمات ضعيفة ومتخلفة حتى على مستوى الدولة الواحدة وهذا يؤدي إلى التباعد والتنافر بين سكان الدولة الواحدة بعكس الدول التي تتطور فيها وسائل النقل والاتصال حيث تزيد اللحمة والتماسك والتقارب بين أبناء البلد الواحد، وتقوى العلاقات الدولية ولا تتطور العلاقات إلا بها(١٣).
٢٨-مشاكل المخدرات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهذه من المشكلات الخطيرة التي أخذت تتفاقم في الوطن العربي، فهناك دول تمارس فيها الزراعة، والأخرى ممرات للتهريب، وآخر أصبحت سوقاً رائجة للمخدرات، وأخرى تزرع وتهرب وتستهلك هذه الآفة الخطيرة التي لا يمكن مواجهتها عن طريق التعاون العربي – العربي والعربي – الإقليمي.
٢٩-مشكلات الإصلاح الاقتصادي.
٣٠-مشكلات حقوق الإنسان.
٣١-مشكلات الإعلام العربي – العربي والعالمي الموجه بطريقة خطيرة نحو العالم العربي.
٣٢-مشكلات الإرهاب. وهي مشكلات معقدة ومركبة وهي بحاجة إلى أعلى درجات التنسيق العربي لمواجهتها فكرياً ودينياً وأمنياً.
٣٣-مشكلات التطرف الديني والعرقي والمذهبي.
٣٤-مشكلات الإصلاح السياسي.
٣٥-مشكلات الطاقة والتلوث.
٣٦-معوقات تنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية.
٣٧-معوقات تطوير إمكانيات الهندسة الوراثية.
٣٨-موضوع العلاقات العربية – العربية.

هناك عدد كبير من الموضوعات والمشكلات التي نحن بحاجة إلى دراستها ولكن المشاكل والموضوعات التي اخترناها، هي مشكلات لا يمكن دراستها ومعالجتها ما لم تأخذ هذه الدراسات أبعاداً إقليمية عربية – عربية لامتداداتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان مشكلة الإرهاب بحاجة إلى تعاون عربي وسياسي وأمني وإعلامي وفكري كبير، وإلا فأن نتائج معالجتها قطرياً ربما تنعكس بشكل سلبي على العلاقات العربية – العربية الهشة أصلاً، وبالتالي مزيد من الخلافات والنزاعات العربية البينية.

اما إذا حصل التنسيق السياسي والأمني والإعلامي الحقيقي فسوف يتم تطويق المشكلة ومحاصرتها، ووضع الحلول المناسبة لها مما يشجع على مزيد من التنسيق الأمني بين وزارات الداخلية العربية في قضايا أخرى لها امتدادات في عدة دول عربية وإقليمية.

من المشاكل التي تواجه الأستاذ الجامعي والأكاديميون والباحثون بشكل عام. هو استفحال قيم وسلوكيات تدعوا إلى التباعد والتنافر العربي، ولهذا ينبغي العمل بكل الوسائل على غرس القيم والسلوكيات والمبادئ التي تقرب بين أبناء الأمة، وهذا دور مؤسساتها العامة وقادة الفكر والثقافة فيها. لأن القيم هي المعايير التي تحكم سلوكنا وتوجهه(١٤).

ان ضعف فكرة المواطن والمواطنة الصالحة، جاءت بسبب تبني البديل المعاكس لها الولاء للحزب والطائفة والجماعة والمذهب. ان طرح هذه القيم وزرعها عملية صعبة في عالم اليوم حيث العولمة والانفتاح العالمي السياسي والاقتصادي والإعلامي وتحول العالم إلى قرية صغيرة. يجعلك تحتاج إلى جهد كبير لاقناع الطالب والمتلقي بفكرة المحافظة على وحدة الوطن والتماسك الوطني والاجتماعي في عالم تفتح فيه الأبواب على مصراعيها بين دول العالم، بحضارتها المختلفة وعاداتها وتقاليدها وقيمها وعلينا ان نبين الصالح والطالح منها ولا نتمسك بقيمنا وموروثنا وحضارتنا بتعصب

أعمى. يجحد دور الآخرون وتفوقهم الحضاري في الوقت الحاضر. علينا غرس القيم والمبادئ العربية ليس بطريقة الشعارات الجوفاء، بل وبتحليل الواقع وتأشير القادم السلبي من الحضارات الأخرى والاقرار بعلامات وسمات التفوق الحضاري لهم. بما يحفز المواطن العربي على التفكير ومناقشة أسباب الاخفاق الحقيقية.

علينا ان نربي الأجيال على الحوار ووجود رأي ورأي آخر وان الاختلاف والخلاف في الفكر والثقافة مسألة طبيعية. وحتى عند طرح الموضوعات الستراتيجية في حياة الأمة فان اختلاف الدول العربية في النظر إليها مسألة طبيعية، ولا نحاول ان نعمل محاور وتكتلات ينتج عنها مزيد من التنافر العربي والبديل عن هذا التنافر هو العلاقات العربية – العربية.

العلاقات العربية– العربية.

ان العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن أفضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟. وتعرف على انها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي(١٥).

والعلاقات العربية – العربية هي المحصلة التي تمر بها العمليات العاكسة لمجرى اللقاءات الثقافية والسياسية والاقتصادية والإدارية والوظيفية. والمراقب للوضع العربي يجد فتوراً شديداً في هذه العلاقات. وفي أحيان كثيرة سادت محلها الخلافات والقطيعة والتنازع والصراع، في منطقة ذات طرف سياسي واقتصادي واجتماعي يؤدي إلى مناخ ملائم لنمو أفضل أنواع العلاقات، ولكن الواقع يؤشر عكس ذلك تماماً وذلك لأسباب كثيرة نذكر أهمها ومايلي:

أ–التمسك بالسيادة بمفهومها الواسع في العلاقات العربية – العربية، وتأثير العوامل الخارجية التي تعمل على إذكاء الخلافات والصراعات العربية وإثارة المشاكل الحدودية والتصعيد الإعلامي. وهذه الأمور تؤدي إلى التباعد وضعف العلاقات وتوسيع هذه الخلافات والتباعد بين الدول العربية. ان طبيعية العلاقات العربية– العربية لم تشهد الاستقرار والتطور بسبب الخلافات والنزاعات العربية – العربية. ومما يتطلب جهداً كبيراً للحد من هذه النزاعات عن طريق استخدام أساليب التقريب العربي. وتغليب لغة الحوار الفكري والعلمي الموضوعي البناء الذي يقرب وجهات النظر ويصل إلى الحلول الوسطية والقريبة من الكل، علينا ان ننظر إلى المستقبل بروح جديدة وبفكر جديد وبنفسية منفتحة متسامحة تنظر إلى الواقع بجدية ونحدد مخاطره ونشخص سلبياته، علينا ان لا نجنح إلى اعتبار الاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية وطبيعة إدارة الدولة وحتى التباين في مستوى الغنى والفقر ومستوى المعيشة سبباً آخر لضعف العلاقات العربية– العربية. وذلك لان علينا ان ننظر إلى هذه الاختلافات والتباينات على انها مسألة طبيعية وربما تقوي أكثر مما تضعف لأن هذا التباين ينبغي أن يؤدي إلى حراك اقتصادي واجتماعي وثقافي من الأعلى إلى الأدنى لتشكل علاقة اقتصادية ام ثقافية ام علمية وبالتالي يصبح الوطن العربي بيئة ملائمة لمزيد من العلاقات إذا ما سادت ثقافة المصالح المتبادلة بدلاً من التعصب والتصلب السياسي والفكري ولنا في تجارب الأمم والتكتلات الدولية الأخرى دليلاً على ذلك فتكتل الاسيان يضم دوله مثل اليابان ودوله مثل كوريا وآخر أقل مستوى مثل الفلبين وتايلند. كما ان دول الاتحاد الأوربي تختلف بالمستوى الحضاري والتكنولوجي وفيها تنوع أثني وفكري وديني مذهبي، ولكن تتمسك بعلاقات دولية قوية فيما بينها وما يجمعها هو البحث عن فرصة للتقدم والتطور ورفع مستوى معيشة شعوبها.

هنا يبرز دور الأستاذ الجامعي في إشاعة مثل هذه الثقافة والبحث في مجال خلق إرادة شعبية للتقارب العربي. ان مثل هذه الإرادة والرغبة موجودة في ضمير كل عربي بدليل ان في حالة تعرض أي بلد عربي إلى خطر سياسي وعسكري نجد الشارع العربي يتحرك ذاتياً ويعبر عن مواقفه باشكال مختلفة لا يحد من وصولها إلى المشاركة الفعلية في مواجهة المواقف المهددة لبلدان عربية أخرى إلا

السياسة. ولهذا ينبغي ان نوجه جزء من بحوثنا باتجاه القيادات السياسية لترقى إلى مستوى الخطاب العروبي الشعبي الذي يحتاج من القيادة السياسية دعمه وتعضيده وتوجيهه في إطاره والسليم والصحيح وليس كبته أو تعنيفه أو صده.

ينبغي ان تترفع القيادة السياسية العربية وتسمو فوق خلافاتها واختلافها مع الآخر، وتعتبرها مسألة طبيعية، وليس سبباً للتمحور والتكتل وعزل الآخر الذي يؤدي إلى مزيد من التباعد والفتور في العلاقات. ولعل لنا في مواقف الشيخ زايد

رحمه الله رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة السابق مثالاً يحتذى به في هذا المجال. فطبيعة النظام السياسي في الأمارات مختلفه عنه في العراق ومصر ولبنان واليمن وله خصوصية، ولكن نجدة لم يترك قطراً عربياً الا وفية مشروعاً اسكانياً أو زراعياً أو صناعياً أو خدمياً عملاقاً يحمل اسمه ويبرهن على الممارسة الحقيقية لقيم العروبة من التعاون والتعاضد وفعل الخير. كما ان مواقف دولته في كثير من الخلافات العربية تميل إلى التهدئة وإضفاء أجواء التقريب العربي، ولم يبخل بمشورة ونصيحة فيها مصلحة الأمة العربية كما فعل مع قادة النظام السابق في العراق، حيث نصحهم بترك السلطة وعدم جر العراق والمنطقة العربية الى اتون حرب مجهولة المعالم، ومستقبل لا تحسب عواقبه، وهذا ما حصل بالفعل .

يكاد ويجمع فقهاء العلاقات الدولية على ان المنظمات الدولية لاعباً مهماً جداً في تنشيط العلاقات الدولية والتعاون الدولي. وهناك من يرى أنها لاعباً رئيسياً وآخرون يرونها لاعباً ثانوياً في العلاقات الدولية[١٦] وممالا شك فيه ان دورها وفعاليتها يتوقف على أهدافها وصلاحياتها القانونية، وهي خير من يمثل التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على المسرح الدولي. ومن الجدير بالذكر أن الوطن العربي يمتلك أكثر من ٦٠ منظمة وجهة تابعة لجامعة الدول العربية ومؤسساتها[١٧]ولكن فعاليتها محدودة في تفعيل العلاقات العربية –العربية، وبالتالي التقارب العربي، وذلك لا سباب سياسية بالدرجة الأولى وليس من اختصاص البحث الخوض فيها. ولكن ما ينبغي التأكيد علية هو ضرورة تفعيل دور هذه المؤسسات والمنظمات لتأخذ دورها الحقيقي وعليها ان تعود إلى أهدافها سنجد ان على عاتقها مهام ومسؤوليات كبيرة في تحقيق التعاون والتقارب العربي، ولكن هناك أسباب حالت دون ذلك، وعلى أساتذة الجامعات والباحثون المختصون في هذا المجال من البحث عن هذه الأسباب من أجل معالجتها عن طريق تقديم التوصيات والمقترحات المطلوبة لتفعيل دور هذه المؤسسات.

من الأمور التي ينبغي ان تركز عليها هذه المنظمات والمؤسسات هو تفعيل وتسهيل مهمة ودور القطاع الخاص وبخاصة (المستثمرين العرب)، في توجيه استثماراتهم واقامة مشاريع مشتركة في الدول العربية. وهنا تبرز مسؤولية ومهمة الباحثين والأساتذة في الجامعات ومراكز البحث العلمي في توجيه ابحاثهم نحو توفير الأرضية العلمية المناسبة للكشف عن الإمكانيات الاستثمارية وطبيعتها ومعوقاتها ومتطلبات نجاحها. لكي نحولها إلى بيئة مناسبة للاستثمار. فعلى سبيل المثال لماذا يتخوف المستثمرون العرب وبخاصة الخليجيون من الاستثمار في الإمكانيات الزراعية الهائلة الموجودة في السودان والاستثمار في هذا المجال مربح سياسياً واقتصادياً وامنياً، لان دول الخليج ليس لديها ظروف طبيعية ملائمة للقيام بنشاط زراعي واسع يحقق لها جانباً مهماً من الأمن الغذائي[١٨]. وهذه المتطلبات متوافرة في السودان الذي يمكن ان يحول الاستثمارات العربية وبخاصة الخليجية إلى سلة غذاء عربية وإقليمية وبالتالي نحقق الفائدة المزدوجة للسودان ولدول الخليج وللمستثمرين في هذا المجال. فهي تحقق متطلبات الأمن الغذائي الخليجي وتحقق الأرباح للمستثمرين وتشغل الأيدي العاملة السودانية مما يقلل مستويات البطالة وترفع من مستوى المعيشة في السودان، وتقلل من إعداد الفقراء، فضلاً عن

أهميتها في مواجهة مشاكل التصحر، لان زراعة الأراضي الصالحة للزراعة لا يعرضها للتصحر وتصبح المناطق المزروعة حاجزاً لزحف التصحر.

من الموضوعات الحساسة في العلاقات العربية – العربية والتي تلقي بضلالها السلبية على الواقع العربي، هو موضوع الأمن الوطني الذي كرس بطريقة خاطئة بسبب تأثير العوامل الخارجية فيه. فقد اعتمدت الدول العربية على المحيط الدولي في تحقيق ذلك وأنفقت أموال طائلة على الجوانب العسكرية ومع كل ذلك لم يتحقق الأمن الوطني والقومي العربي. وفي هذا المجال ينبغي على المعنيين بأمور الأمن الوطني والقومي من اعطاء هذا الموضوع ما يستحق من الدراسات والبحوث لتأشير عناصر الخلل والإخفاق طوال العقود الماضية.

ومما ينبغي التركيز عليه ان نوضح للقواعد الشعبية العربية وللقيادات السياسية ان الامن لا يتحقق بالجانب العسكري فقط، بل يتحقق بالأمن الاقتصادي والغذائي والاجتماعي والنفسي، وعندما يتحقق الرفاه الاجتماعي ونحصن الجوانب الصحية ونوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والأمن البيئي وحمايتها من مخاطر التلوث والتغير المناخي والاحتباس الحراري. وبمعنى اخر هو ضرورة تحقيق تنمية شاملة تحقق من خلالها حد أدنى من الأمن الوطني والقومي، ولنا في تجربة الاتحاد السوفيتي السابق خير دليل على ذلك إذ كان يمتلك اكبر ترسانة عسكرية تقليدية ونووية وكل متطلبات حرب الفضاء (حرب النجوم)، ولكن أخفاقة الاقتصاد وخاصة في مجال الأمن الغذائي ومستوى المعيشة، وتردي نظامه السياسي وتشدده في مجال الحريات الفكرية والسياسية والإعلامية جعلته ينهار بشكل سريع ومخالف لمعظم توقعات الخبراء في الستراتيجية الدولية. ماعدا الذين كانوا يركزون على أهمية التطور الاقتصادي والتنمية البشرية وخاصة في مجال الإصلاح السياسي وحقوق الانسان والتحول نحو الديمقراطية. فقد كانوا يتوقعون ذلك ولكن ايضاً ليس بنفس هذه السرعة من الانهيار.

وخلاصة القول ينبغي ان ندرك ان الامن الوطني والقومي يكمن في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة وتقليل أفواج العاطلين، والفقراء فضلاً عن الجانب العسكري الذي يكمل هذا المفهوم الذي ينبغي ان يعمقه الأساتذة والباحثون العرب.

الاستنتاجات والمقترحات:

توصل البحث إلى جملة استنتاجات أبرزها ما يلي:

١-يتضح ان قطاع التربية والتعليم هو أداة فعالة لتحقيق وعي جماهيري ورسمي عربي في أهمية التقارب بين الدول العربية.

٢-تبين ان الأستاذ الجامعي هو أهم عناصر العملية التربوية والتعليمية لدوره الفعال من خلال التأشير في العنصرين الآخرين. المنهج لأنه يسهم في تكوينه وتقويمه. والطالب لأنه قدوة وموجة ومؤثر فيه وهو نتاج العملية التربوية والتعليمية. فنحن كأساتذة نحصد ما زرعنا وهو الطالب الذي يتخرج ويرفد مسيرة التنمية وسوق العمل.

٣-لدى الأستاذ الجامعي أساليب علمية مهمة في خلق التقارب العربي، أولها المنهج: لأن من خلاله تضخ المعلومات العلمية والمهنية والقيم والمبادئ، ومرونته وتجديده تجعله يواكب التحديات البيئية والسياسية والاقتصادية وكل ما تتطلبه مسيرة التنمية في الدولة وطموحاتها المستقبلية. والثاني من خلال تطوير وتجديد وتفعيل فلسفة التربية والتعليم في الدول العربية، وكذلك باستخدام التعليم الفعال والعصف الذهني لإثارة موضوع التقارب العربي، بحث يطرح بطريقة بعيدة عن الشعارات والطرق التقليدية التي لم تؤثر في المتلقي.

٤-ركزنا من خلال المبحث الثاني على أهمية ودور البحث العلمي والتأليف في التأثير على التقارب العربي. واقترحنا إدخال مجموعة مواد دراسية تدخل في مناهج التربية والتعليم في الوطن العربي

منها (تاريخ الوطن العربي وجغرافية الوطن العربي، وعلم الإجماع العربي او مشكلات اجتماعية عربية، ومشكلات اقتصادية عربية ودراسات بيئية عربية ومادة حقوق الإنسان والحريات العامة.
وضربنا أمثلة على كيفية استثمار مناهج هذه المواد في دعم التقريب العربي.

٥-توصلنا إلى إعداد خريطة بحثية لأهم الموضوعات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، التي لا يمكن دراستها وحل مشكلاتها بدون تناول بعدها العربي؛ لأن امتدادها وعوامل قيامها وآثارها تمتد في عدة دول عربية، وتصبح هذه الطريقة مهمة باتجاه مزيد من التنسيق والعمل العربي المشترك في هذه الموضوعات.

٦-تبين من خلال البحث ان قيماً وسلوكيات وآثار لثقافات أخرى تدفع باتجاه التفكك الاجتماعي والتغريب والتنافر العربي والإيمان بقيم وأدوات العولمة وخاصة سلخ المواطن عن وطنه وجعله يؤمن بوحدة العالم على الطريقة الأمريكية (أي اتباع نمط الحضارة الغربية) ووجدنا ان مواجهة هذه القيم تتم عن طريق دور الأستاذ الجامعي من خلال كل آليات العملية التعليمية والتربوية لمواجهتها وكشف مخاطرها وآثارها السلبية، وفي المقابل تعميق قيم ومبادئ ومثل تنسجم وواقعنا العربي وتستوعب التطورات العالمية، التي تهدف إلى خلق الفضاءات والتكتلات الكبرى، ونحن نزرع في مجتمعنا قيم التشتت والتباعد والفرقة على أسس طائفية أو أثنية أو مذهبية، وحتى حزبية وفكرية، بحيث أصبح الاختلاف في وجهات النظر يفضي إلى القطيعة والتباعد.

٧-من خلال دراسة العلاقات العربية – العربية باعتبارها مفتاح لعملية التقارب العربي تبين ان هناك عوامل تضعف هذه العلاقات وتعوقها منها: موضوع السيادة للدولة القطرية، والمؤثرات والفواعل الدولية الخارجية، وعدم وجود رغبة أو إرادة حقيقية في حل الخلافات البسيطة التي يؤدي تركها بدون معالجة تحولها إلى معضلات كامنة يمكن إثارتها في أي ظروف محلية ودولية تساعد على تأجيجها. وفي هذا المجال ينبغي الأيمان بالتنوع الفكري والسياسي والاجتماعي العربي، وهذا حتماً ينتج عنه اختلاف وخلافات. ولكن ينبغي ان لا تؤثر على الثوابت في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العربية – العربية. ولنرى ما يحدث في دول الاتحاد الأوربي أو التكتلات الدولية في جنوب شرق آسيا التي تختلف في كل شيء ولكن تتفق على مصالحها التي تحقق من خلال التكامل والتعاون والتقارب، وهنا يبرز دور الأستاذ الجامعي في خلق مثل هذه الثقافة على المستويين الشعبي والرسمي.

٨-نبين ان هناك عدد كبير من المنظمات والمؤسسات العربية التي يزيد عددها على ٦٠ ولكن دورها وفعاليتها محدودة جداً، مما يتطلب دراسة معوقات وتفعيل دورها في التقارب العربي.

٩-تبين ضعف الاهتمام بدور القطاع الخاص وبخاصة في مجال حركة الاستثمارات العربية التي تقوم بها شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب وهنا ينبغي ان تكثف مراكز البحث العلمي والأساتذة الجامعيون بحوثهم لتنشيط حركة هذا القطاع الحيوي مع التركيز على فصل الخلافات السياسية عن هذا التحرك الاقتصادي والتعامل مع هذه الشركات بمهنية باعتبارها انها لا تمثل الأنظمة السياسية العربية.

١٠-تبين من خلال الخوض في الاهتمام بموضوع الأمن الوطني والقومي. ان التركيز ينصب على الجانب العسكري وشراء الأسلحة والمعدات وقد أثبتت الوقائع عدم فاعلية هذا الجانب، مما يتطلب العمل تأكيد مبدأ: ان الأمن يتوفر عندما تتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية ومواجهة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة يضاف لها الاهتمام بالجانب العسكري والأمني.

التوصيات أو المقترحات

أهم التوصيات التي تمخض عنها البحث وتصب في تفعل دور الأستاذ في التقارب العربي وهي ما يلي:

١-توفير الحرية الأكاديمية لكي يتمكن الأستاذ الجامعي من البحث والتأليف ومناقشة الموضوعات العلمية التي تلامس وتهدف إلى تحقيق التقارب العربي وباقي الموضوعات الأخرى.

٢-مطالبة الأساتذة باستخدام أسلوب العصف الذهني، والتدريس الفعال في المحاضرات الخاصة بموضوعات التقارب العربي، ولا ينبغي النظر إليها على انها موضوعات ثانوية والخوض فيها أصبح من الماضي.

٣-ضرورة مواجهة القيم الهدامة التي تؤدي إلى التباعد العربي، لأسباب سياسية أو اثنية أو عرقية، بقيم أخرى تؤمن بالتنوع وثقافة الاختلاف والرأي الآخر، لان المهم ترسخ مبادئ وقيم التعاون والتكاتف لتحقيق أهداف مشتركة منها تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة والمشاريع المشتركة طالما انها تحقق المنفعة المشتركة.

٤-ضرورة ربط جميع مراكز ومؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي مع بعضها بشبكة كفوءة، على غرار التجربتين الأوربية والكورية، لأن هذا يوفر قاعدة بيانات ومعلومات هائلة أمام صانعوا القرار في الوطن العربي.

٥-ينبغي تفعل دور وعمل المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة التي يزيد عددها على ٦٠ منظمة ومؤسسة، لأن أهميتها تكمن في تخصصها وكونها هي أدوات تطبيق النظريات والأفكار والاتفاقيات العربية.

٦- تشكيل لجان مشتركة لإقرار مناهج علمية في الموضوعات الدراسية المقرحة في متن البحث، والتي تحفز وتهدف إلى تحقيق التقارب العربي.

٧- ضرورة وضع خطة مشتركة للبحث في الموضوعات البحثية المقترحة في الخريطة البحثية في متن البحث، لان هذه الموضوعات لايمكن دراستها قطرياً لان امتدادها الجغرافي وعوامل تكوينها وآثارها تمتد في عدد من الدول العربية. لذا ينبغي ان يكون الجهد مشتركاً لمواجهتها ومعالجتها مثل مشاكل التصحر والجفاف والإرهاب والمخدرات... الخ.

٨-ينبغي ان تكون اللغة العربية هي لغة التربية والتعليم في الوطن العربي ويمكن ان تكون هناك لغات اخرى مساعدة في بعض الاختصاصات العلمية.

٩-تحديث وتجديد فلسفة التربية والتعليم في الوطن العربي بما يضمن توجهها نحو تحقيق التقارب العربي وتنفيذ ما أقرته فلسفات التربية والتعليم من فقرات تؤكد التقارب والتماسك والإيمان بوحدة الأمة العربية ومصالحها المشتركة علماً ان هذا لا يتقاطع مع أي تعاون إقليمي أو دولي.

١٠-ضرورة التوقيع على مبادئ وميثاق شرف يحرم الربط بين الخلافات السياسية واي تعاون رسمي أو شعبي أو في القطاع الخاص. ويمنع وسائل الاعلام من تصعيد المواقف والخلافات العابرة بين الدول العربية. وبخاصة مواقع الانترنت التي تزرعها الفرقة والفتنة بين ابناء الوطن الواحد، وحثها على تطويق الخلافات وتحجيمها وليس تأجيجها والنفخ فيها.

١١-توحيد وجهات النظر وتقريبها لمواجهة السياسات الخارجية التي تستهدف التقارب والتماسك العربي من خلال طروحات ومواقف عقلانية وموضوعية، وبما لا يخلق عداوات ومواقف متصلبة عصية على الحل وخاصة مع دول الجوار العربي ما عدا الكيان الصهيوني.

١٢-علينا ان نؤمن بان الامن الوطني لا يتحقق الا من خلال الامن القومي وهما لا يتحققان بالجانب العسكري فقط، بل بالتنمية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة افة الفقر والبطالة والمخدرات.

١٣-يجب مواجهة التحديات المستقبلية والايمان بالاصلاح السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية وتوفير الحريات العامة، لان مثل هذه التوجهات ستفتح الخيارات أمام مزيد من التعاون والعمل العربي المشترك، لان اقتصاديات اليوم هي تعمل في الفضاءات الكبيرة، والوطن العربي فضاءه يمتلك مقومات اقتصادية هائلة.

١٤-في العقدين الماضيين استفحلت حالة الإحباط واليأس لدى المواطن العربي بسبب سعة الخلافات العربية، مما يتطلب العمل على خلق إرادة شعبية ومنظومة رأي عام تؤمن بالتقارب العربي وتؤمن بان الخلافات السياسية بين الأنظمة هي على المستوى السياسي. اما شعبياً فلا ينبغي ان تتأثر بها ولا يعمل على إذكائها بل مواجهتها وحصرها في إطارها السياسي الضيق.

الهوامش

(١). لطفي بركات احمد، دراسات في تطوير التعليم في الوطن العربي، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨١، ص١٥٣، ينظر أيضاً: سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، الكفايات التدريسية: المفهوم، التدريب، الأداء، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٥١-٥٢.

(٢). يزيد عيسى أسطوري، السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٩، ص٦٥-٦٦.

(٣). محمد جواد رضا، الجامعات العربية المعاصرة: من الغربة إلى الاغتراب،مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٣.

(٤). راتب قاسم عاشور وعبد الرحيم عوض ابو الهيجاء، المنهج بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٤، ص١٤٢-١٤٣.

(٥). المصدر نفسه، ص١٤٦.

(٦). أسطوري.السلطوية، ص١٩٧-٢٠٠.

(٧). المرجع نفسه، ص٢٠٠-٢٠١.

(8). Hannallah, R. K & Guirguis, M. T, Dictionaly of the terms of Eduaction, Beirut, 1998. PP: 1-3.

(٩). أسطوري، مصدر سابق، ص٢٠٥.

(١٠).المرجع نفسه، ص٢٠٥-٢١٠.

(*) وهو مشتق من الكلمة اليونانية (ميلونتولوجي) ومعناها أحداث المستقبل. ويستخدم هذا المصطلح للدلالة على محاولات التنبؤ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري والعلمي والتكنولوجي. ينظر:عبد الكريم علي اليماني، مصدر سابق، ص٢٧٣.

(**) نحن لا نأخذ...

(١١).رضا عبد الجبار الشمري، البيئة الطبيعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والستراتيجية المطلوبة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص٥٧-٥٨.

(١٢).أنطوان زحلان، كيف يستطيع العرب ان يستفيدوا من التقانة المتاحة ، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٩، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣٩.

(13). Mcclclland A Charles, What is international rclations? In contemporary international politics. Introductory reading, by Bruce sanders and Allan Durbin Sohn Wiley and son inc, London, 1971. PP: 38-39.

(١٤).د. لطفي بركات احمد، دراسات ، ص٣٠٨.

(١٥).اسعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص١٥.

(١٦).المرجع نفسه، ص٥٦-٦١.

(١٧).عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، التناقض والتداخل والبدائل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٤، بيروت، ١٩٩٦ ص١٠.

(١٨).رضا عبد الجبار الشمري، البيئة الطبيعية، ص٢٧-٤٣.

Abstract

The Role of the Academic Instructor In the Arab Rapprochement

We live today in the word of international agglomeration. This is for achieving the best levels of cooperation and alliance. Consequently , this result in enhancing the levels of the peoples of the allied states. Whiles , Arab states live states of divergence, disaccord and marginal problems that lead to cutting off the relation among them. And this is problem of our research.

Regarding the hypothesis of the research, we assume that resolving the Arab- Arab conflicts is through supporting all kinds of Arab common rapprochement, cooperation and work are the best means for confronting this problem. The responsibility of this is upon the Arab universities and research centers through, their curricula, research and compositions in order to create an Arab popular and official public opinion for rapprochement used in stead of the principles that led to divergence among the Arab countries.